

Comparative Development between the Asian Tiger Crisis and the Mortgage Crisis

ازمة النمور الاسيوية وازمة الرهن العقاري / دراسة تحليلية مقارنة

د. ليلى عبد الكريم محمد الهاشمي / جامعة الموصل / كلية الإدارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية

والمصرفية Alhashmi8280@gmail.com

د. سراء سالم داود الجرجوسي / جامعة الموصل / كلية الإدارة والاقتصاد saraasalim26@gmail.com

24
19

OPEN ACCESS

P - ISSN 2518 - 5764
E - ISSN 2227 - 703X

Received: 11/11/2018

Accepted: 8/ 1/ 2019

المستخلص

يعد موضوع الازمات المالية من المواضيع التي حضرت باهتمام الباحثين في الآونة الأخيرة فقد ركز البحث على موضوع ازمة النمور الاسيوية وازمة الرهن العقاري والمقارنة بينهما من حيث الأسباب والتداعيات فقد تلتقي معظم الازمات المالية في كثير من أسبابها وعواملها وجذورها ونتائجها، ويجمع بين هذه الازمات المالية التي حدثت في العالم المتقدم والنامي ولكن هذه الازمة لها نمطها الخاص واسبابها وطبيعتها وتعد بأزمة سيولة نقدية وانهيار العديد من المصارف وإعلان إفلاسها وانخفاض شديد في أسعار الأسهم ومؤشرات البورصة ولحد الان قواسم مشتركة بين أسبابها ولكن لا يعني هذا ان هناك فروقات بين ازمة مالية وأخرى من حيث مفهومها وجذورها وقياسها وعمقها وعدواها والآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تتركها في المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في داخل دول الازمة وخارجها، والفرق الرئيس هو المدة الزمنية التي تطول فيها الازمة والبطء في معالجتها والضعف في التحوط منها وهل تضرب هذه الازمة دول متقدمة ام دول نامية وهل دول مفتوحة ولها علاقات اقتصادية متشابكة مع دول أخرى إقليمية ودولية؟ ام تحصل في دول باقتصاد شبه مغلق فتختصر بداخلها وتآكل باقتصادها ويبدو من هذه البحث ان كلتا الازمتين العالميتين ازمة اسيا 1997 وازمة أمريكا 2008 انه لا توجد قواسم مشتركة في أسبابها بل العكس من هذا كلا الازمتين كانت بأسباب مغايرة تماما، وكذلك الحال في طريقتنا علاجها تختلفان تماما حيث ان ازمة النمور الاسيوية كان علاجها من قبل صندوق النقد الدولي في حين ازمة الرهن العقاري 2008 كانت أمريكا التي حصلت فيها الازمة هي الوحيدة التي تولت علاجها والقضاء عليها سريعا. ولكن يبقى القاسم المشترك بين كلا الازمتين عدواها وسرعة انتقالها وتأثيرها في اقتصاديات دول العالم المتقدم والنامي وتأثيرها في العديد من المتغيرات الاقتصادية.

المصطلحات الرئيسية للبحث / ازمة النمور، ازمة الرهن العقاري .



Journal of Economics and
Administrative Sciences
2019; Vol. 25, No.111
Pages: 384- 397

المقدمة

تعرضت معظم الدول النامية خلال مدة التسعينات من القرن الماضي الى سلسلة من الازمات المالية ومنها ازمة جنوب شرق اسيا، هذا النموذج الاقتصادي المالي اعجب الكثير من المستثمرين مما شجعهم للاستثمار فيه، والتي كانت ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام وتركزت اثارها السلبية في دول الازمات ودول أخرى قريبة وبعيدة عنها هددت استقرارها الاقتصادي والمالي والسياسي بالوقت نفسه شهد العالم الانفتاح الاقتصادي والمالي واندماج معظم دول العالم في منظمة التجارة العالمية، وفي محاولة جادة من قبل الدول التي تعرضت لازمات وصندوق النقد الدولي توصلوا الى حل الى تلك الازمات وتوصيات مستقبلية للتحوط منها ولكن لا يعني هذا انها لم تترك اثارها السلبية في اقتصاداتها. وبعد عقد من الزمن انفجرت ازمة أخرى وبشكل اخر ودول أخرى اذ عصفت بأكبر اقتصاد في العالم في الولايات المتحدة الأمريكية (2007- 2008) بأزمة الرهن العقاري، ولكن هذه الازمة لها نمطها الخاص واسبابها وطبيعتها ووصفت بأنها أزمة سيولة نقدية وانهيار العديد من المصارف وإعلان افلاسها وانخفاض شديد في أسعار الأسهم ومؤشرات البورصة ولكن القاسم المشترك لكنتنا الازمتين جنوب شرق اسيا وأزمة الرهن العقاري انهما كونا أزمة مالية عالمية ولم تكن اثارها محصورة في اقتصادياتها بل انتقلت بسرعة كبيرة الى العديد من دول العالم فشملت دول الاتحاد الأوربي والدول العربية والولايات المتحدة ودول جنوب شرق اسيا واليابان.

منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث: تظهر مشكلة البحث من خلال :

- 1- هل طبيعة ازمة النمر الاسيوية تحمل نفس طبيعة أزمة الرهن العقاري من حيث خواصها، واسبابها وتأثيراتها في اقتصاد الدول التي وقعت فيها وتأثيراتها في دول أخرى قريبة وبعيدة منها.
- 2- هل طرق معالجة كلتا الازمتين لهما الخاصية نفسها وطريقة العلاج .

ثانياً : أهمية البحث

الازمات المالية العالمية مستمرة ومتعاقبة بين مدة وأخرى تهدء في مكان وتظهر على السطح وتنفجر في مكان آخر من دون سابق انذار، والاقتصاديون والخبراء الماليون يتوقعون دائماً ان الازمات المالية تظهر وتنفجر وتنقل عدوها الى معظم دول العالم وليست محصورة في الدول النامية لكونها لا تمتلك قوة اقتصادية كبيرة وليس لديها القدرة العالمية للتحوط والتنبؤ بها ولكن الذي حصل انها وقعت في اكبر وانجح قوة اقتصادية في العالم وهذا ما يشغل البال حول كيفية المتابعة والمراجعة الدورية المستمرة والرقابة لقياس كافة المتغيرات الاقتصادية والمالية لتجنب هذه الازمات في اقتصاديات العالم سواء كان دولة متقدمة ام نامية.

ثالثاً: هدف البحث: يهدف البحث الى/

- معرفة بعض المفاهيم المطروحة من قبل العديد من الباحثين حول إعطاء مفهوم واضح ودقيق لازمة.
- تصنيف الازمات المالية بحسب المتغيرات الاقتصادية والمالية التي تنفجر فيها.
- تحليل لآلية حدوث الازمة وأثارها المباشرة لكل من ازمة النمر الاسيوية التي وقعت في سنة 1997 وأزمة الرهن العقاري الأمريكية التي وقعت في سنة 2008.
- التوصل الى تحليل مقارن ما بين كلا الازمتين العالميتين.
- طرح لمجموعة من المتغيرات المالية والاقتصادية لتبين ما حصل في اقتصاديات تلك الدول قبل واثناء وبعد الازمة المالية لكنتنا الازمتين.

فرضية البحث: ظهرت ازمة النمر الاسيوية وأزمة الرهن العقاري بطريقة مغايرة الواحدة عن الاخر، ولا يوجد أي قواسم مشتركة فيما بينها الا انهما اصبحتا في النهاية أزمة مالية عالمية بعدوها وانتقالها الى معظم دول العالم ولم تنحصر في الدول التي وقعت فيها الازمة.

المبحث الأول / أسباب حدوث الازمات وآلياتها (النور الآسيوية والرهن العقاري)

أولاً: مفهوم الأزمة

هناك مفاهيم مختلفة عن الازمات وكل مفهوم أخذ من وجهة نظر معينة ومن سبب معين وبمتغيرات اقتصادية ومالية مختلفة ومنها: الاختلال الأساسي في الأسواق المالية الذي ينتج عنه انخفاض شديد في أسعار الموجودات وفشل في المؤسسات المالية وغير المالية (Mishkin, 2000:409). او هي التذبذبات العميقة كلياً وضمناً في المتغيرات الاقتصادية الكلية والمالية وانهيار في النظام المالي والنقدي (Miller, 2002: 26). كما يراها البعض الاخر هي الخلل المفاجئ او المحتمل والذي يعصف المنظومة المالية وتحمل بطياتها اخطارا وتهديدات تضرب الدولة او النشاط الاقتصادي او المنظمات وأصحاب المصالح (خضيرات ، 2011: 27) او هي الحالة التي يمكن ان تتحول فيها وتتحرك المتغيرات الاقتصادية والمالية كاسعار الأسهم مثلا او أسعار الصرف باتجاه واح تصاعدي او تنازلي وقليل جدا تكون بالاتجاه المعاكس وقد تستمر لمدة طويلة (الشمرى ، 2010: 32) . ومن خلال ما تقدم يمكن تعريفها على انها نتيجة محتملة بسبب ضعف في عدد من المتغيرات الاقتصادية والمالية، ويمكن ان تبدأ أثارها بعامل غير مأخوذة في الحسبان يؤدي الى انهيار في فقاعاتها الاقتصادية وبمؤسساتها المالية، او هي تهديد خطير يضرب اقتصاد الدولة بشكل مفاجئ او بمؤشرات ضعيفة مسبقا لجعل اقتصادها يدخل بمرحلة حرجة يحتاج علاج واصلاحات اقتصادية ومالية.

ثانياً: أنواع الازمات

تنوعت وتعددت الازمات بأشكال وأنواع عديدة ويرجع تنوعها الى سبب وقوعها وانفجارها في أي متغير اقتصادي ومالي سبب ظهورها ويمكن حصرها بالجدول الآتي:

الجدول (1-1) أنواع الازمات وأسبابها (زكي، 2000: 122) (نيرمين ، 1999: 262)

ت	نوع الازمة	سببها
1	ازمة مصرفية	زيادة كبيرة ومفاجئة في الطلب على سحب الودائع من قبل المودعين، وقيام المصرف بأقراض وتشغيل ودائعه ولا يبقى الا الجزء القليل منها.
2	ازمة سيولة	عدم قدرة المصارف على الوفاء بطلبات السحب للودائع ولكن لا يمتلك الاحتياطي الكافي لسحب الودائع.
3	ازمة الائتمان	يحتفظ المصرف بالودائع ولا يرغب بأقراضها خوفاً من عدم قدرتها على الوفاء بالالتزامات بطلبات السحب.
4	ازمة ميزان المدفوعات	العملة المحلية لاقتصاد البلد تتعرض الى هجوم ضار يؤدي الى انخفاض في قيمتها مما يؤدي الى انهيار سعر صرف العملة امام العملات الأجنبية.
5	ازمة العملة	انهيار لقيمة العملة المحلية لاقتصاد الدولة.
6	ازمة أسواق المال (الفقاعة)	ارتفاع أسعار الموجودات بحيث تتجاوز قيمتها العادلة نتيجة شدة المضاربة وبمجرد عودة أسعار الموجودات الى حقيقتها يحصل انهيار تام في أسواق المال.
7	ازمة المديونية	الديون قصيرة الاجل والطويل و الاجل وتراكمها والقاء عنها على الميزانية يشكل سنوي ومستمر.
8	ازمة ثقة	تحصل بسبب فقدان ثقة المستثمرين في البيئة الاقتصادية التي يستثمر بها نتيجة التطور بهشاشة اقتصادها.

المصدر : من أعداد الباحثين بالاعتماد على المصادر الواردة في الجدول أعلاه .

ثالثاً: أجيال الازمات

من خلال النظريات التي فسرت الازمات المالية تم التوصل الى وجود ثلاثة أجيال توضح من خلال الازمات المالية (إبراهيم ، 2010: 77-78): الجيل الأول: عدم التوافق والانسجام في اتباع السياسات الاقتصادية السليمة، على سبيل المثال تبني أسعار صرف ثابت وسياسة نقدية توسعية. الجيل الثاني: التغييرات في توقعات المستثمرين ولاسيما عندما تكون الدولة مثقلة بحجم كبير من الديون ولاسيما القصيرة الاجل الجيل الثالث: فقدان الثقة باقتصاد الدولة ومن الصعب التنبؤ بهذا النوع من التفسير للازمات المالية.

- رابعاً: أسباب ظهور الازمات المالية في البلاد النامية :** اقتصاديات الدول النامية فيها قواسم مشتركة في مضاعفاتها وقوتها وضعفها، فقد تنسم الدول النامية بعدة عوامل جعلت منها اسباباً لظهور الازمات المالية المتتالية فيها ومنها (التوني ، 2004: 7-8):
- 1- عدم توافر المعلومات وقتها والبعض منها غير دقيق ومشوه امام المستثمرين في تقييمها للاستثمار في البيئة الاقتصادية لتلك الدول فترتفع درجة المخاطر امامه لعدم وضوح المعلومات.
 - 2- فقدان الثقة في اقتصاديات الدول النامية لكونها دول معرضة للعدوى بسرعة كبيرة وليس لديها القدرة على التحوط من الازمات الاقتصادية والمالية ولا تمتلك القدرة في التنبؤ بظهور الازمات في اقتصادها.
 - 3- الإفراض غير الرشيد وغير المدروس وسلوك المصارف المتهور في طريقة الإقراض وفي حجم ونوعية الضمانات للقروض مما يجعل المقترضين في موقف تجاهلي عن الوضع المالي لهذه المصارف ومدى قدرتها على الإقراض.
 - 4- تتخذ سياسات وإجراءات غير مدروسة على سبيل المثال العمل ببرامج التحرر المالي غير المدروس، تستخدم دائماً سياسة نقدية توسعية مما جعلها تمر بأزمات مالية متزامنة.
 - 5- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والإداري في معظم هذه الدول .
 - 6- تبني معظم هذه الدول أنظمة سعر صرف هشة وغير مستقرة مرتبطة بحجم مخاطر عالية.
 - 7- ضعف القطاع المالي فيها وضعف الإصلاحات فيه وتراكم الديون بكل أنواعها ولاسيما الديون قصيرة الاجل.

خامساً: أسباب النمو الاقتصادي السريع في دول النور الاسيوية

في غضون 25 سنة نمت اقتصاديات النور الاسيوية وبشكل سريع جداً قياساً بتجارب العديد من الدول، وحققت نمو اقتصادياً متواصلاً خلال هذه المدة الزمنية ولم تتعرض الى أي فترة من الركود او التضخم، تتميز هذه الدول (النور الاسيوية) بالوفرة النسبية للأيدي العاملة، ولها سوق عمل كبير بسبب الزيادة السكانية فيها فحكومات هذه الدول استغلت هذه الميزة التي تمتلكها فجلت الى استثمارات تعتمد على كثافة الايدي العاملة ولاسيما الاستثمارات الموجهة للتصدير فأصبح لهذه الدول استثمارات معدة للتصدير تقوم على كثافة الايدي العاملة وبأجور منخفضة أعطاها ميزة سعرية في السوق العالمية نتيجة انخفاض تكاليف انتاجها ولاسيما من حيث الأجور التي تدفع للعاملين. على الرغم من ان النور الاسيوية لا تمتلك الكثير من الموارد الطبيعية من حيث المواد الأولية والطاقة فجلت الى الاستيراد من الخارج، ولكن بقيت تحمل الميزة السعرية والقدرة التنافسية في السوق العالمية. وحكومات هذه الدول اهتمت بشكل أساسي بالبنى التحتية التي تعد الركيزة الأساسية لكافة القطاعات واهتمت بقطاعات خدمية رئيسية لقطاع الصحة والتعليم والإسكان والبحث العلمي والتقدم التكنولوجي من اجل رفع مستوى الإنتاجية واستيعاب التكنولوجيا المستوردة، وعملت على اتخاذ إجراءات صحيحة وسليمة ومنها السياسة النقدية والمالية لكي يبقى اقتصاداتها بعيدة عن الدورات الاقتصادية وخاصة باتجاه التضخم والكساد والتركيز على الصناعات والاستثمارات التصديرية وتشجيع القروض المصرفية لهذا الاتجاه أي تشجيع الصادرات ومحاولة كبيرة لاستقرار أسعار الصرف عملت حكومات دول النور الاسيوية على وضع قوانين وسياسة واعية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتهيئة مناخ استثماري ملائم بما يضمن معدلات مرتفعة من الإنتاج وابتعدت عن تراكم الديون الخارجية بكل أنواعها لكي لا تقع في فخ المديونية الخارجية (بكتاش، 1999: 30) .

ومازاد نمواً لهذه الدول وخلال المدة الزمنية القصيرة مساندة ودعم الولايات المتحدة الامريكية لاقتصادها ومحاولة جادة لتغيير نظامها الاقتصادي باتجاه الرأسمالية والتسريع في نموها الاقتصادي وابتعادها عن النظام الاشتراكي. واستفادوا هذه الدول من قوانين منظمة الجات في التخفيضات الكمركية التي أقرتها في أوائل السبعينات مما فتح أفق التصدير في هذه الدول الى الدول الصناعية الرأسمالية التي خففت من الرسوم الكمركية بطريقة معتمدة لتحقيق لها النجاح والنمو الاقتصادي. فاليئة الداخلية والخارجية لدول النور الاسيوية كانت مشجعة لجعل اقتصادها ينمو بشكل سريع جداً من خلال التغيير البنائي والتفوق الاستثنائي في مجال التصدير وتحسين المستوى المعاشي لأفراد مجتمعها (غرايبة، 2010: 68) .



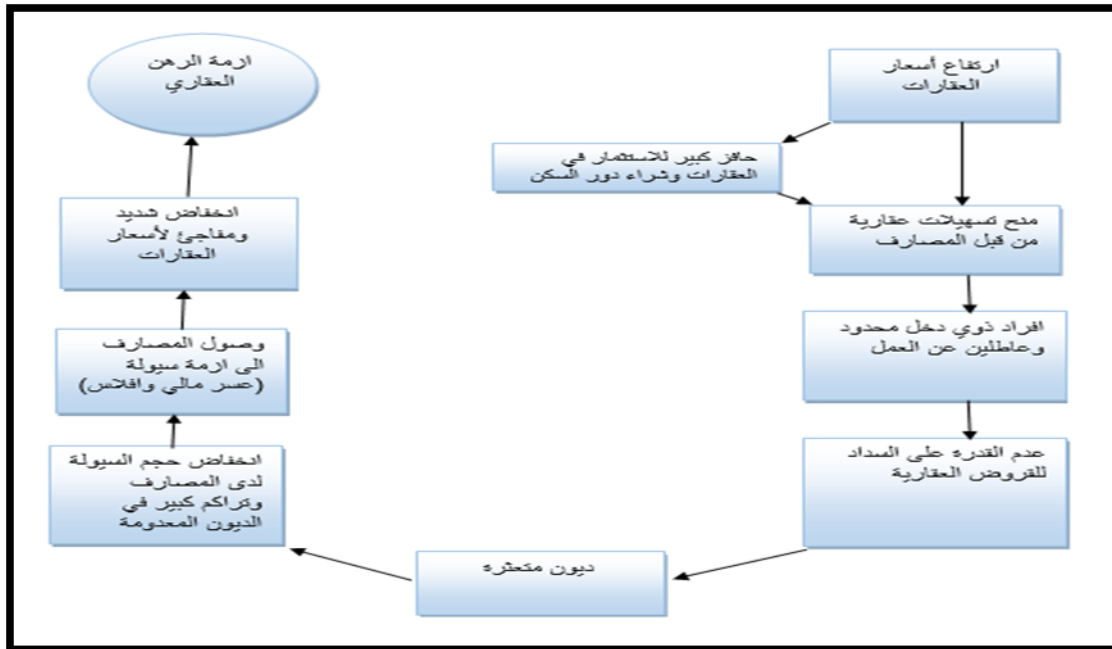
سادساً: آلية حدوث ازمة النور الاسيوية سنة 1997

دول النور الاسيوية لا تعمل ضمن اتحاد اقتصادي وتفاعل اقتصادي فيما بينهم بالرغم من القواسم المشتركة في اقتصادها والتشابه الكبير في طبيعة نظامها الاقتصادي كحال الاتحاد الأوربي وانما تعمل بقطاعات إنتاجية منفصلة لكل دولة لها سياستها الاقتصادية والنقدية والمالية وعلتها الخاصة بها مما خلق نوع من الضعف في الهيكلية الاقتصادية كدول أسبوية ونور أسبوية مشتركة بطبيعة اقتصادية متقاربة من بعضها بعضاً. الضعف الأساسي في تجربة النور الاسيوية أعطى الثقل الكبير على فلسفة التصدير الذي يعود للنمو مما جعل اقتصادها معرضة للازمات وتلقي الصدمات الخارجية واجهت هذه الدول ضغوط كبيرة من قبل المنظمات النقدية والمالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومن الدول الصناعية المتقدمة بأجراء عملية التحرر المالي والنقدي والتخلص من القيود والضوابط المفروضة في حركة رؤوس الأموال الاجنبية (دخولاً وخروجاً) وفتح أسواقها المالية امام الاستثمارات الأجنبية تحت سياسة العولمة الاقتصادية والمالية التي ظهرت للعيان بمختلف دول العالم في بداية التسعينات. ومن ناحية لجأت هذه الدول الى تثبيت سعر صرف عملاتها امام الدولار الأمريكي الأمر الذي اعطي ثقة ومصداقية للمستثمرين في تقييم استثماراتهم وعملياتهم وارباحهم بشكل دقيق بعيد عن المخاطر ومن ازمة تقلبات أسعار الصرف العملات بهذه الدول امام الدولار. لكن الذي حصل تراجع الصادرات ونمت الواردات في دول النور الاسيوية مما انعكس سلباً في الميزان التجاري بحيث أصبحت وارداتها أكثر من صادراتها والسبب الرئيسي والمفاجئ لهذه الحالة الركود الاقتصادية العالمي الذي حصل بتلك الفترة الزمنية ولاسيما في الدول الصناعية المتقدمة التي اصبح طلبها على الصادرات منخفض من دول النور الاسيوية ودول أخرى، ومن جهة أخرى تعرضت الى قوة تنافسية قوية بحيث هوجمت بتنافس قوي من قبل دول أسبوية مثل الصين وكوريا بحيث ينتج سلع مماثلة لها وبأسعار منخفضة مقارنة لها وبكلفة منخفضة لكون هذه الدول أيضاً اعتمدت على الميزة في تفوقها باليد العاملة وبأجور منخفضة فسيطرت على معظم الأسواق العالمية، وزادت حجم واردات هذه الدول بشكل كبير لمختلف أنواع السلع الضرورية والكمالية نتيجة لارتفاع مستوى دخول أفرادها وارتفاع مستواها المعاشي ورفع التعريفات الجمركية لبعض السلع وتخفيضها لسلع أخرى (محي الدين، 2000: 80-82). والسبب الرئيسي لهذه الازمة ثبات سعر صرف عملاتها امام الدخول وانتهاجها لسياسات خاصة لجذب المستثمرين الأجانب من خلال التثبيت لسعر صرف عملاتها وحركة رؤوس الأموال العالمية بسبب العولمة المالية جعل من دخول العديد من المستثمرين في أسواقها بالاستثمار المباشر وشراء الأراضي والعقارات وبالإستثمار غير المباشر في سوق الأوراق المالية، ولكن بعد فترة من الزمن أي في بداية سنة 1997، شاع الخبر ان تايلندا اصغر دولة من النور الاسيوية تخلت عن سياسة تثبيت سعر صرف عملتها امام الدولار وبدأت الضغوطات على عملة تايلندا (البت) من خلال منح المزيد من الدولارات بحيث لجأت الى استخدام الاحتياطي الدولي لديها لتدافع عن ثبات سعر صرف عملتها وتم بيع كم كبير من الأوراق المالية وحصل فشل من قبل البنك المركزي التايلندي لعلاج هذا الموقف الحرج على الرغم من انه استخدم الاحتياطي النقدي، وحصل تعويم لعملة تايلندا وزادت الحالة اكثر سوءاً وسرعان ما انتشرت بسرعة كبيرة الى بقية دول النور الاسيوية بسبب الطبيعة المتشابهة لاقتصاداتها وتعد دول متجاورة وانتقلت العدوى اليها ولكن بدرجات متفاوتة وحصل تدهور بعملات الدول الاسيوية في سنة 1998 وكما موضحة فيما يأتي قياساً بأسعار تموز 1997 (العوم، 2002، 9-10) : (الرينجيت الماليزي-34% الروبية الاندونيسية-74% البات التايلندي-45% البيزو الفلبين-33%، الدولار السنغافوري-13% الدولار التايوان-15% وون كوريا الجنوبية-45%) وحصلت خسائر كبيرة في سوق الأوراق المالية وانخفضت أسعار الأسهم انخفاضاً شديداً في تموز 1997 في دول النور الاسيوية وبمقدار 65% من سعرها في سوق الأوراق المالية وبالوقت نفسه تعرضت المصارف والشركات في تلك الدول الى متاعب كبيرة جداً حيث دخلت في حالة العسر المالي مما قادها الى الإفلاس بالعيد منها leading Indicators Quan, B, Lai, 2000, 68-69 Currency crisis in thailand, the

وحصل هروب ونزوح لرؤوس أموال كبيرة كانت مستثمرة في اقتصادها مما حول الحال بها الى الديون الخارجية الكبيرة واختلال وعجز في ميزان المدفوعات مما جعل هذه الدول غير قادرة على سداد ديونها الخارجية وطلب بأعادة جدولة ديونها بمساعدة صندوق النقد الدولي وهذه المؤسسة المالية العالمية حاولت وضعت برنامج التثبيت الاقتصادي الذي فرضه خبراء صندوق النقد على هذه الدول لإنهاء ازمته لكونها غير قادرة على القضاء والتخفيف من حدة ازمته الإقليمية والتي أصبحت ازمة عالمية (James , no date :3-7).

سابعاً: ازمة الرهن العقاري 2008 : هي ازمة تراكمية بدأت منذ سنة 2000 اذا اخذت أسعار العقارات وأسعار اسهما تأخذ بالارتفاع تدريجياً وبشكل مستمر وسريع في جميع دول العالم وبالأخص في الولايات المتحدة الامريكية، بحث جذبت المستثمرين نحو توجيه استثماراتهم في قطاع العقارات واعتبروها من افضل الاستثمارات الطويلة الاجل. ولجأت المصارف الى وضع تسهيلات كبيرة لمنح قروض عقارية الى افراد ليس لديهم ضمانات ولذوي الدخل المتخصص والمحدود متجاهلة بذلك قيم الحذر وتقييم المخاطر Taylor (Jonh, 2008: 81) ويوضح الشكل الاتي مختصر الازمة.

شكل(1-1) ازمة الرهن العقاري



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على المصدر:

- Taylor Jonh,B,2008,The Financial crisis and the policy responses :an empirical analysis of what went wrong, p81.

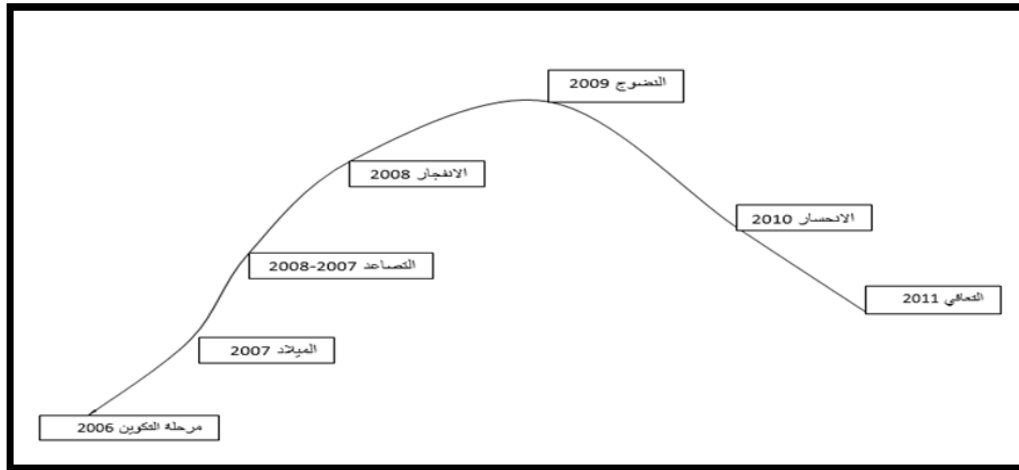
وتقدم مبالغ كبيرة من القروض العقارية مقابل ضعف في عملية الاكتتاب وضعف في فرض التسهيلات الائتمانية للمقترض فحصل ان هناك جهات رئيسة واجهت ازمة الرهن العقاري:

1- المقترضون والمضاربون وشركات الإقراض (مصارف ومؤسسات مالية).2- شركات البورصة والمؤسسات الكبرى التي اشترت قروض الرهن العقاري.

وقد شهدت ازمة الرهن العقاري انهياراً كبيراً في سوق الموجودات وانخفاضاً ملحوظاً في أسعار المساكن وانهيار أسعار الأسهم لقطاع العقارات وأصبحت الرهونات العقارية المدعومة بسندات عقارية في الازمة في درجة عالية من المخاطرة. وبسبب الازمة فقدت الكثير من المؤسسات المالية العالمية قيمتها السوقية، اذ انتشرت الازمة بشكل سريع ومفاجئ عالمياً.

وحصل تخلف كبير في سداد القروض العقارية بسبب ضعف الجدارة الائتمانية للأفراد والشركات المالية لهذه العقارات ولاسيما بعدما اعلن الاحتياطي الفدرالي رفع سعر الفائدة من 1% سنة 2004 الى 5.25% سنة 2007 مما زاد العبء في التسديد للقروض وفواندها. وبالإمكان توضيح دورة حياة ازمة الرهن العقاري وبالشكل الآتي:

شكل (2-1) دورة حياة ازمة الرهن العقاري



المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على المصدر:

- David ,Conklin, 2008,The Financial crisis and the systemic, failure of academic Economic ,p3.

ويمكن توضيح هذه المراحل كما يأتي:

(David ,Conklin ,2008:3) في مرحلة التكوين (2006) تهيأت الظروف لولادة الازمة ونضوجها وحصل فيها انخفاض أسعار الفائدة وارتفاع أسعار العقارات. اما في مرحلة الميلاد (2007) فقد ظهرت الازمة على السطح وتمثلت بعدم القدرة على السداد للقروض العقارية من قبل الافراد والشركات. اما في مرحلة التصاعد (2008-2007) نلاحظ اتساع دائرة الازمة وعمق تأثيرها وإعلان المؤسسات المصرفية والمالية إفلاسها. وفي مرحلة الانفجار (2008) اصبح من الصعب احتواء الازمة، الإفلاس المعلن من قبل المؤسسات المصرفية والمالية واخذ التأثير ينتقل الى سوق الأوراق المالية وانهيار أسعار الأسهم وحالة كساد في الاقتصاد العيني. اما في مرحلة النضوج (2009) بلوغ الازمة اقصى درجاتها. وفي مرحلة الانحسار (2009-2010) اخذت الإجراءات من قبل حكومة الولايات المتحدة الامريكية والبنك الفيدرالي بالقضاء على الازمة وتقليص حجمها. واخيراً في مرحلة التعافي(2010-2011)السياسة المركزية ووزارة الخزانة الامريكية فتحت تسليفات الرهن العقاري بشكل كبير جداً.

المبحث الثاني / تحليل المقارنة بين ازمة النمر الاسيوية وازمة الرهن العقاري

البعد الزمني ما بين الازمتين عقدين من الزمن (سنة 20) ازمة النمر الاسيوية حصلت في دول نامية وبمجموعة من دول اسبوية تتشابه في ظروفها الاقتصادية وطبيعة مجتمعها ولكن غير متكاملة اقتصادياً ولكل دولة عملتها وسياساتها النقدية والمالية والاقتصادية وانفجرت بها الازمة المالية نتيجة حركة رؤوس الأموال والتحرر المالي غير المدروس ووقع المستثمرين في خدعة نمو اقتصادي كبير حصل في هذه الدول في فترة زمنية قصيرة جداً بحيث جذب استثمارات كبيرة في داخل هذه الدول وخارجها ولكن فعلياً عن دخول هذه الأموال الكبيرة كاستثمارات بمختلف أنواعها رأى المستثمرين هشاشة في اقتصادها ولا يوجد تقييم دقيق لحجم المخاطر وربما سوف تتعرض أموالهم الى خسائر كبيرة مما دفعهم الى سحب أموالهم وبسرعة كبيرة وأول الدول التي انطلقت بها شرارة الازمة تايلندا لكونها دولة صغيرة في هذه المجموعة وعملت على تعويم عملتها وتعرضت الى انهيار في عملتها المحلية وتدرجت الكرة الى الدول الاسيوية الأخرى وسقطت اقتصادياً ومالياً كقطع الدومينو الواحدة تلو الأخرى مما أدى الى:

1- انخفاض شديد في أسعار الأوراق المالية وانهيار أسعار العملات وأسعار الصرف بشكل كبير.

2- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وتراجع في أداء الصادرات .

3- ارتفاع كبير في حجم الواردات وارتفاع مستويات البطالة بشكل كبير.

4- تدهور كبير في مستويات المعيشة ولم تتوقف هذه الازمة عند النمر الاسيوية بل انتقلت بعدواها الى دول العالم المتقدم والنامي لارتباطها اقتصادياً ومالياً مع العديد من الدول الاسيوية والاوربية والأمريكية. وهذه الدول ليس لديها الإمكانيات المادية والخبرة الكامنة والفاعلة في معالجة الازمات المالية لكونها حصلت لأول مرة في اقتصادها من ناحية، ومن ناحية أخرى فوجئت بانفجارها ولم تكن مأخوذة بالحسبان مطلقاً ازمة مالية فجائية فجأت الى صندوق النقد الدولي والى المؤسسات المالية الدولية تستعين بالمعالجة ووضع الحلول المناسبة للقضاء عليها وتوقف عمق عدواها الى دول أخرى حرصاً على الدول المتقدمة من الانهيار والعدوى ولتعافي هذه الدول من ازمتهما. فوضع صندوق النقد كافة الإجراءات لمعالجته وقدم مقترحات مستقبلية احترازية للتحوط منها مستقبلاً وكانت الإجراءات ناجحة من خلال وضع خطوات الإصلاحات الاقتصادية والمالية وهذه الدول بطبيعتها دول نامية ولها خطة تنموية ورافقتها خطة إصلاحية مقترحة من قبل صندوق النقد الدولي فتعافت هذه الدول من ازمتهما ولكنها أخذت وقت للتعافي وما بعد التعافي وانهاء الازمة. بقي اقتصادها يعاني من مشكلات اقتصادية ومالية لمدة من الزمن ولكن من المفيد بهذه الإصلاحات لم تتعرض الى ازمة مالية منذ 1997 والى حد الان. في حين ازمة الرهن العقاري حصلت في اقوى اقتصاد في العالم وفي اقتصاد رأسمالي وفيه معدلات نمو اقتصادي مرتفع جداً ومستوى معاشي مرتفع لأفراد مجتمعه، وبدأ في قطاع العقارات حصراً ونتيجة أخطاء قامت بها اكبر المصارف في الاقتصاد الأمريكي ولكن بسببها انفجرت ازمة الرهن العقاري والتي كانت مجرد قروض منحت لأفراد وشركات لشراء عقارات السكن والمضاربة من دون ضمانات وتقييم لحجم مخاطر هذه القروض وبعد فترة قصيرة من الزمن لاحظت هذه المصارف وجود عدم قدرة على سداد القروض العقارية وفواندها فدخلت في ازمة سيولة وعسر مالي وتراكت الديون. المتعثرة وأصبحت معدومة وأعلنت هذه المصارف افلاسها على الرغم من انها لها تاريخ طويل وقوة ومكانة بالسوق المصرفي الأمريكي. ولكون الازمة المالية من خواصها السرعة بالانتقال والعدوى فانقلت الى فقااعات أخرى والى الاقتصاد الأمريكي في سوق الأوراق المالية والى سوق السلع والخدمات ولجأت العديد من الشركات والمصانع الى تسريح عدد كبير من العاملين مما اثر على مستوى البطالة وانخفاض مستوى الدخل والمستوى المعاشي وحجم الاستهلاك والادخار. وحصل ان العدوى كبيرة جداً على الرغم من التحوط الخارجي لها في الدول الاوربية والاسيوية والعربية ولكنها انتقلت الى العديد من الدول لكون الاقتصاد الأمريكي اقتصاد عالمي مفتوح له علاقاته الاقتصادية المالية والاستثمارية بشكل كبير جداً.



ازمة النور الاسيوية وازمة الرهن العقاري / دراسة تحليلية مقارنة

لكن الميزة التي حصلت في هذه الازمة وفي هذه المنطقة الجغرافية التي تعد أقوى اقتصاد في العالم لم تستعين بأية مؤسسة مالية ومصرفية عالمية حاولت وبنجاح ان تتجاوز ازمتهما في اقصر وقت بحيث لا تتجاوز 12 شهر من خلال البنك الاحتياطي الفيدرالي الذي منح قروض طويلة الاجل وبتسهيلات كبيرة من اجل انقاذ المصارف العملاقة في اقتصادها. كلا الازمتين كان لها تأثير عالمي في العدوى وانتقالها الى دول مجاورة وبعيدة ولهما قواسم مشتركة في ترك اثرهما في اقتصادهما بشكل واضح ولكن ترك الأثر في ازمة النور الاسيوية اعمق واصعب لكونها دول نامية وفي مراحل نمو وتطور ولكن ازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة ودول متقدمة تمتلك قوة اقتصادية كبيرة ومستوى معاشي مرتفع ورؤوس أموال ضخمة. طريقة العلاج لكلا الازمتين مختلفة تماماً، ازمة النور الاسيوية استفادت من مساعدة كبيرة في وضع خطة المعالجة والإصلاح في حين الولايات المتحدة لم تستعين بأي جهة عالجت نفسها وبسرعة كبيرة حرصاً على نظامها وقوتها الاقتصادية. وقد تم انتقاء عينة من المؤسسات المالية الكبرى من حيث النشاط المالي محل الأزمات والتي كان لها الأثر الكبير في زعزعة المؤسسات المالية على مستوى العالم، وفيما يأتي وصف لأبرز هذه المؤسسات وكما يأتي:

1- مؤسسة Lehman Brothers: تعد هذه المؤسسة رابع أكبر مصرف في الولايات المتحدة الأمريكية، وإذا لاحظنا الجدول (1-2) قبل وقوع الأزمة في عام (2006-2007) كانت الأمور طبيعية، إذ ظهرت بوادر الأزمة في عام (2007)، إذ انخفض مؤشر الإقراض إلى النصف تقريباً ويرجع هذا إلى انخفاض متانة رأس المال من (4.20 إلى 2.11) وانخفاض مؤشر الربحية من (0.80 إلى 0.60) ومؤشر الودائع من (4.20 إلى 2.11)، أما في وقت حدوث الأزمة (2008) نلاحظ انخفاض مؤشر الإقراض بشكل أكبر من السنوات السابقة، والسبب يعود إلى الخسائر التي وقع فيها المصرف والتي لم يستطع رأس المال المتدني امتصاصها، مما أدى إلى وقوع المصرف في الأزمة وعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته، أما بعد وقوع الأزمة (2009-2010) فقد حاول المصرف معالجة نقاط الضعف التي كانت فيه وتعزيز نقاط القوة فعمل على تعزيز متانة رأس المال والتزام بالمقررات الدولية

جدول (1-2) المؤشرات المالية لمصرف Lehman Brothers

2010	2009	2008	2007	2006	Lehman Brothers
0.47	0.39	0.15	0.25	0.46	مؤشر الإقراض
0.81	0.27	-0.35	0.60	0.80	مؤشر الربحية
15.8	16.6	0.54	2.11	4.20	مؤشر متانة رأس المال
0.24	0.20	0.10	0.17	0.23	مؤشر الودائع

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم والتقارير المالية.

2- مؤسسة Bank of America: تمثل هذه المؤسسة المالية ثاني أكبر المصارف التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية من حيث القيمة السوقية، وإذا قمنا بتحليل هذه المؤسسة نلاحظ ما يأتي: قبل وقوع الأزمة (2006-2007) نلاحظ أن المؤسسة كانت تتمتع بالقدرة على إدارة عملياته بدون مساهمات من الخارج، أما وقت حدوث الأزمة (2008) فقد كان في غاية الصعوبة، فكان هناك انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع في تكاليف الائتمان، فنلاحظ انخفاض مؤشر الإقراض ومؤشر الربحية ومؤشر متانة رأس المال ومؤشر الودائع. أما بعد وقوع الأزمة (2009-2010) فنلاحظ ارتفاع مؤشر الإقراض بسبب قوة رأس المال وارتفاع في مؤشر الربحية.

جدول (2-2) المؤشرات المالية لمؤسسة Bank of America

2010	2009	2008	2007	2006	Bank of America
0.42	0.41	0.28	0.51	0.48	مؤشر الإقراض
0.88	0.38	0.22	0.87	0.44	مؤشر الربحية
8.60	7.81	5.15	6.87	8.64	مؤشر رأس المال
0.19	1.81	0.15	1.36	0.17	مؤشر الودائع

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم والتقارير المالية.



ازمة النور الاسيوية وازمة الرهن العقاري / دراسة تحليلية مقارنة

3- مؤسسة Citigroup: تتمتع هذه المؤسسة بأكبر شبكة خدمات مالية في العالم وإذا قمنا بتحليل هذه المؤسسة وكما هو موضح في الجدول (2-3) نلاحظ قبل حدوث الأزمة (2006-2007) إن المؤسسة كانت تتمتع بالقدرة على منح القروض وارتفاع مؤشر الودائع والربحية وماناة رأس المال. أما وقت حدوث الأزمة (2008) تفاقمت أزمة الرهن العقاري وتحولت إلى أزمة اقتصادية وتعرضت المؤسسة لضغوط كبيرة، مما أدى إلى انخفاض أرباحها بقوة من جراء الأزمة، فضلاً عن انخفاض مؤشر الاقراض إلى النصف تقريباً، إذ تعرضت المؤسسة لخسائر كبيرة أدت إلى وقوعها في الأزمة، وقامت بطلب مساعدات عاجلة من الحكومة الأمريكية، أما بعد وقوع الأزمة (2009-2010) نلاحظ ارتفاع مؤشر الاقراض، فضلاً عن ارتفاع بقية المؤشرات.

جدول (2-3) المؤشرات المالية لمؤسسة Citigroup

2010	2009	2008	2007	2006	Citigroup
0.34	0.27	0.15	0.35	0.32	مؤشر الإقراض
0.25	0.22	-0.14	0.27	0.21	مؤشر الربحية
10.7	9.60	2.30	5.02	7.47	مؤشر رأس المال
1.27	1.12	0.11	1.29	0.16	مؤشر الودائع

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم والتقارير المالية.

4- أزمة النور الأسيوية فيما يأتي جدول يوضح أبرز المتغيرات الاقتصادية للدول التي وقعت بالأزمة وكما يلي:
جدول (2-4) المتغيرات الاقتصادية لدول النور الاسيوية التي وقعت بالأزمة عام 1997

دولة إندونيسيا (المبالغ مليار دولار امريكي)					
1999	1998	1997	1996	1995	المتغيرات السنوات
497	505	601	587	531	صادرات السلع والخدمات
429	440	628	593	544	واردات السلع والخدمات
..	..	0.08	0.26	0.29	الاستثمار الأجنبي المباشر
-14	..	31	37	22	الاستثمار الأجنبي الغير المباشر
دولة تايلند (المبالغ مليار دولار امريكي)					
1999	1998	1997	1996	1995	المتغيرات السنوات
714	658	724	714	703	صادرات السلع والخدمات
563	485	248	834	822	واردات السلع والخدمات
0.27	0.11	0.38	0.50	0.52	الاستثمار الأجنبي المباشر
-13	-63	17	37	21	الاستثمار الأجنبي الغير المباشر
دولة الفلبين (المبالغ مليار دولار امريكي)					
1999	1998	1997	1996	1995	المتغيرات السنوات
377	323	403	335	269	صادرات السلع والخدمات
311	396	504	413	333	واردات السلع والخدمات
0.86	0.22	0.16	0.21	0.53	الاستثمار الأجنبي المباشر
47	45	26	24	11	الاستثمار الأجنبي الغير المباشر



ازمة النور الاسيوية وازمة الرهن العقاري / دراسة تحليلية مقارنة

دولة سنغافورة (المبالغ مليار دولار امريكي)					
1999	1998	1997	1996	1995	المتغيرات السنوات
152	143	170	169	159	صادرات السلع والخدمات
138	253	155	154	144	واردات السلع والخدمات
9.6	4.2	12.	9.7	8.5	الاستثمار الأجنبي المباشر
..	الاستثمار الأجنبي الغير المباشر

دولة ماليزيا (المبالغ مليار دولار امريكي)					
1999	1998	1997	1996	1995	المتغيرات السنوات
9602	835	932	923	834	صادرات السلع والخدمات
7613	6750	923	907	868	واردات السلع والخدمات
1.7	1.1	2.6	3.7	2.8	الاستثمار الأجنبي المباشر
14	21	34	42	35	الاستثمار الأجنبي الغير المباشر

دولة كوريا (المبالغ مليار دولار امريكي)					
1999	1998	1997	1996	1995	المتغيرات السنوات
162	151	161	151	144	صادرات السلع والخدمات
138	127	168	170	152	واردات السلع والخدمات
0.8	1.1	0.7	0.82	0.69	الاستثمار الأجنبي المباشر
..	الاستثمار الأجنبي الغير المباشر

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المنشورة على الموقع www.wdi.com

الاستنتاجات

- 1- من خلال التجارب العالمية وأسباب الازمات المالية التي حصلت في العديد من دول العالم والتي من أهمها المضاربات الوهمية والفسل في تنظيم السوق والانفتاح والعولمة وعمليات التحرر المالي غير المدروس في الدول النامية والتي كانت من احد الأسباب في ازمة النور الاسيوية، واستخدام أسعار صرف غير ملائمة لاقتصادها ولسياستها المالية والنقدية أدى الى ظهور العديد من الازمات المالية.
- 2- ان تحرير أسواق الرهن العقاري وخاصة في الدول المتقدمة واعتماد نماذج أكثر تنافسية في التمويل العقاري مما فسح المجال امام الافراد والشركات على الحصول على القروض العقارية والمضاربات العقارية بطريقة سهلة جداً وبضمانات بسيطة بحيث زادت نسبة القروض الى قيمة الممتلكات وقابلها الجدارة الائتمانية الرديئة.
- 3- سحب الودائع المفاجئ وسحب رؤوس الأموال المفاجئ من الأسواق والاقتصاد أدى الى انهيار المؤسسات المالية والاقتصاد والتي تعد ازمة ثقة وتعرضت الى اثر الدومينو بحيث انهارت ورقة واحدة من أوراق لعبة الدومينو جعل من انهيار باقي الأوراق.
- 4- عولجت ازمة النور الاسيوية من خلال المؤسسات المالية العالمية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) من خلال وضع الإجراءات والسياسات المعالجة والاحترازية والتحوطية في حين ازمة الرهن العقاري عولجت من قبل البنك الفيدرالي الأمريكي وخطة انقاذ حكومة الولايات المتحدة من خلال وضع خطة انقاذ استخدمت فيها أدوات السياسة النقدية كفتح السيولة وخفض أسعار الفائدة وخطة انعاش الاقتصاد اعتمد على السياسة المالية والتأثير على معدل النمو.



التوصيات

- 1- تدعيم الرقابة المالية على المؤسسات المالية من خلال إدارة وإشراف هيئات رقابية دولية مستقلة تتمتع بالشفافية.
- 2- تقليل الاعتماد على عملة الدولار في إدارة السيولة الدولية ومحاولة الاعتماد على وحدة حقوق السحب الخاصة لتكوين الاحتياطيات الدولية أو سلة من العملات.
- 3- وضع قواعد جديدة وتطوير قواعد العمل المصرفي وتشديد الرقابة المصرفية والتركيز على وضع السياسة المصرفية بشكل منتظم ودقيق.
- 4- اتباع قاعدة الحذر وتقييم المخاطر المتوقع حدوثها بكل القطاعات الدولية وخاصة في القطاع المصرفي.
- 5- تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على مصدر واحد ويعتبره استراتيجي ووضع خطط واستراتيجيات لمواجهة الازمات المستقبلية ووضع إجراءات احترازية للتحوط من الازمات في حالة ظهورها في اقتصاد ما وحرصاً من انتقالها الى اقتصاديات أخرى.

المصادر:

أولاً- المصادر العربية

- 1- عمر خضيرات ، عبد السلام نجادات، 2011، الازمات المالية العالمية – الاثار والمسببات، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية ، العدد8.
- 2- الشمري ، فهد حزيان، 2010، الازمة المالية العالمية لعام 2008 وتحليل تداعياتها على الاقتصاد العالمي، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء .
- 3- رمزي زكي، 2000، المحنة الاسيوية: قصة صعود وهبوط دول المعجزات الاسيوية، الطبعة الأولى ، دار المدى ، للثقافة والنشر، دمشق.
- 4- ابراهيم، هاجر سيد فتحي، 2010، اثر الازمات المالية العالمية على الدولار الامريكي لعملة الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد العالمي ، رسالة ماجستير في اقتصاديات التجارة الخارجية، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، كلية التجارة وادارة الاعمال، جامعة حلوان، مصر.
- 5- السعدي، نيرمين، 1999، قراءات حول الازمات النقدية العالمية، مجلة السياسة الدولية، العدد37، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.
- 6- ابراهيم، هاجر سيد فتحي، 2010، اثر الازمات المالية العالمية على الدولار الامريكي لعملة الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد العالمي، رسالة ماجستير في اقتصاديات التجارة الخارجية، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، كلية التجارة وادارة الاعمال، جامعة حلوان، مصر.
- 7- التوني، ناجي، 2004، الازمات المالية ،سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الاقطار العربية، العدد29 السنة الثالثة المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- 8- الشيخ، داوي، 2009، الازمة المالية العالمية وانعكاساتها وحلولها ،المؤتمر الدولي: لازمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي العربي والاسلامي، جامعة الجنان، لبنان.
- 9- بكطاش، فتحية، 1999، الازمة المالية الاسيوية، (اسبابها، انعكاساتها، معالجتها) رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية.
- 10- محي الدين، عمرو، 2000، ازمة النمر الاسيوية، الطبعة الاولى، دار الشروق، القاهرة، مصر .
- 11- العتوم، حازم راضي، 2002، التنبؤ بالازمات الاقتصادية (حالة الاردن)، مقدم الى المجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجيا، عمان ، الأردن.



ثانيا - المصادر الإنكليزية

- 12- Currency crisis in Thailand, the leading Indicators Quan,B,Lai,2000.
- 13- James P. Neelankavil, Asian ,2007,Tiger Economics: what went wrong, discussion of the financial underpinnings of the economic crisis in Indonesia ,Malaysia, Indonesia and Thailand ,zarb school of business, Hofstra university.
- 14- Taylor Jonh,B,2008,The Financial crisis and the policy responses :an empirical analysis of what went wrong .
- 15- David ,Conklin, 2008,The Financial crisis and the systemic, failure of academic Economic.
- 16-Annual Report Bank of America, 2006- 2010
- 17-Annual Report, 2007- 2010, Close Brothers Group plc.
- 18-citi group Aannual Report, 2006-2010.
- 19-Mishkin, Ferdric & Eakins, Stanley (2000), Financial markets and institutions -Addition ,Wesley Longman 3th edition ,USA .
- 20- Miller Marcus, 2002, on responding to the challenge of Globalize " discussion paper may No.



Comparative Development between the Asian Tiger Crisis and the Mortgage Crisis

Abstract

Financial crisis is one of the topics that have attracted the interest of researchers in recently. The research focused on the issue of the crisis of the Asian Tigers and the mortgage crisis and comparing them in terms of causes and repercussions. It may meet most of the financial crises in many of its causes, factors, roots and results in the advanced and the developing countries. This crisis has its own pattern and its causes and nature and it is characterized by a crisis of cash liquidity and the collapse of many banks and declare bankruptcy and a sharp decline in stock prices and indices of the stock market and so far the common denominators among the causes but does not mean this There are differences between the financial crisis and the other in terms of its concept and roots, measurement and depth and the aggression and economic and social effects that leave them in the economic and social changes in the countries of crisis and beyond, and the main difference is the period of time that the length of the crisis and slow processing and weakness in the hedge and Are developing countries open and have economic relations with other countries and regional or international countries or get in countries with a semi-closed economy is limited within and eat its economy and it seems from this research that both global crises crisis Asia 1997 and the crisis of America 2008 that it does not Found that there was a common denominator in their causes. On the contrary, both crises were completely different, and the treatment was quite different. The Asian tiger crisis was treated by the International Monetary Fund, while the 2008 mortgage crisis was the only America in which the crisis took place. She quickly treated her and eliminated her. However, the common denominator between the two crises remains their hostility, speed of transmission and its impact on the economies of the developed and developing countries and their impact on many economic variables.

Keywords: tiger crisis, mortgage crisis